

الحكومة الفلسطينية الجديدة: أزمة أسماء وحقائب، أم خلاف سياسي؟

هاني المصري*

انتهت أزمة تأليف أول حكومة فلسطينية يرئسها شخص آخر غير الرئيس الفلسطيني نفسه. وكانت الأزمة أشبه بالقصة، أو بفيلم سينمائي طويل. فقد كان لها حبكة كاملة، مقدمة وذروة ونهاية سعيدة. في ذروة الأزمة لم يخالجي شك كبير في أنها ستنتهي النهاية السعيدة المعروفة، إذ إن القرارات الصعبة فلسطينياً تؤخذ في ربع الساعة الأخيرة. فياسر عرفات يزدهر وقت الأزمات، ويعتمد سياسة حافة الهاوية، ولا يتخذ القرارات المصيرية، وخصوصاً إذا مست سلطاته وصلاحياته، إلا بعد استنفاد كل الفرص وتحت الضغط الشديد الداخلي والخارجي. وفي السنوات الأخيرة أصبح للعامل الخارجي دور بارز في التأثير في السياسة والقرارات الفلسطينية. والضغط الداخلي موجود، لكن لا بالقوة الكافية، وخصوصاً أن مصادر القوة الفلسطينية مبعثرة ما بين السلطة والمعارضة. فالسلطة في واد وتستعد لطرح خريطة الطريق، وإحياء المسار السياسي الذي ترى فيه خشبة الخلاص، في حين المعارضة في واد آخر تعزف لحن معارضة التسوية الأميركية وإسقاط اتفاق أوسلو وخريطة الطريق، وتمتلك فعلياً على الأرض إمكان خريطة اللعبة كلها.

ابتدأت القصة بحدث درامي تمثل في الصراع فيما يتعلق بمبدأ استحداث منصب رئيس الحكومة، ورفض ثم تم قبوله، وشهدنا صراعاً آخر في شأن من يكون رئيس حكومة، لكنه لم يكن صراعاً طويلاً، إذ كان "أبو مازن" المرشح الأوفر حظاً لأسباب داخلية وخارجية، الأمر الذي استبعد المرشحين الآخرين بسرعة. ثم بدأ الصراع فيما خص صلاحيات رئيس الحكومة وعلاقته بالرئيس، إلى أن بلغ التسلسل الدرامي ذروته في الصراع بشأن التشكيلة الوزارية، التي لم يكن حلها ممكناً من دون التدخل الخارجي، الذي لم يسبق له مثيل. وتكلم بنجاح الوساطة المصرية التي قام بها عمر سليمان، مدير الاستخبارات المصرية، الذي استطاع جسر الهوة بعد جولات مكوكية بين مقر الرئاسة الفلسطينية ومقر المفاوضات الذي يداوم فيه "أبو مازن". والنهاية السعيدة كانت أشبه بالحل الوسط، بحيث أصبح محمد دحلان وزير دولة للأمن الداخلي بدلاً من وزير دولة للشؤون الداخلية، وخرج بعض الأسماء التي كانت مدرجة، وعاد

(* كاتب وصحافي فلسطيني، رام الله.

بعض الأسماء التي كانت مستبعدة. وحدث الحل الوسط الذي وافق عليه الطرفان! جرى تكليف "أبو مازن" رسمياً تأليف الحكومة عشية اندلاع الحرب ضد العراق، ولم يكن في عجلة من أمره لأن لديه خمسة أسابيع كاملة. وقد فضّل استنفاد المدة كلها لأنه كان تحت هاجس الحصول على الثقة وتلقي دعوة إلى زيارة البيت الأبيض في الوقت الذي يتواصل العدوان ضد العراق، الأمر الذي يشكل غطاءً فلسطينياً للعدوان. لكن هذا الهاجس زال بسرعة بعد الانهيار السريع للنظام العراقي، وهذا ما استدعى العجلة في التأليف، فقدم التشكيلة الأولية، التي أقامت الدنيا ولم تقعد لها وكانت السبب المباشر فيما عرف بالأزمة الحكومية الفلسطينية التي هدت بما لا يحمد عقباه.

هدد "أبو مازن" بالاعتذار عن التكليف، بل قيل إنه اعتذر فعلاً. وقاطع اجتماعات اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير واللجنة المركزية لحركة "فتح". في حين هدد الرئيس الفلسطيني بتكليف شخص آخر إذا لم يمه "أبو مازن" تأليف الحكومة، كما سبق أن طالبه بعرض الحكومة على المجلس التشريعي.

وكي تظهر أبعاد القصة وخلفياتها، من المفيد التذكير بأن مسألة تعيين رئيس الحكومة طرحت في أثناء المفاوضات التي انتهت بتوقيع اتفاق أوسلو. لكن حكومة رابين رفضتها لأنها ترى أن ما حصل عليه الفلسطينيون هو حكم ذاتي، وأن المجلس الذي سيشكل بعد الانتخابات هو مجلس إداري له صلاحيات تشريعية في مجالات محددة. لهذا السبب لا تقبل إسرائيل إطلاق اسم وزير أو وزارة على الحكومة الفلسطينية، وإنما تفضل استخدام تعبير مسؤول ملف كذا، الزراعة مثلاً.

ومنذ انتخابات المجلس التشريعي، التي جرت في 20 كانون الثاني/يناير 1996، طرحت فكرة استحداث منصب رئيس حكومة عدة مرات داخل أروقة المجلسين التشريعي والمركزي لمنظمة التحرير وفي اجتماعاتهما، وفي الصحف ووسائل الإعلام من خلال المقالات والندوات والمؤتمرات الوطنية، ولا اعتبارات تتعلق بالإصلاح وإحداث الفصل في السلطات والصلاحيات وتوزيعها بما يضمن استقلالها. وفي حينه رفضت الفكرة لمصلحة الاستئثار بالسلطة. ولم تكثر إسرائيل للأمر، ولا الولايات المتحدة الأميركية، ولا المجتمع الدولي. فقد كانت القيادة الفلسطينية حينها ذات صلة، وشريكاً أساسياً في عملية السلام. أمّا الديمقراطية والإصلاح فلم يكونا على درجة من الأهمية، بل يمكن تأجيلهما إلى إشعار آخر؛ فالأولوية كانت، كما هي الآن، للأمن الإسرائيلي.

بعد الاجتياح الإسرائيلي لمدن الضفة الغربية، في إثر عملية "السور الوافي" التي نفذت في 29 آذار/مارس 2002، وما انتهى إليه من احتلال للضفة، طرّح فلسطينياً ومجدداً فكرة استحداث منصب رئيس الحكومة من بعض النواب والأقلام الصحافية، لكن الفكرة رفضت على أساس أن الأولوية يجب أن تكون للصمود في مواجهة الاحتلال

ومقاومته.

وبعد الخطاب الذي ألقاه الرئيس جورج بوش في 24 حزيران/يونيو الماضي، والذي طالب فيه بتغيير القيادة الفلسطينية بقيادة جديدة ومختلفة، وبعد عدم ظهور هذه القيادة الفلسطينية البديلة، وبعد أن بدا واضحاً أن إبعاد، أو اغتيال ياسر عرفات لن يسرع قيامها، طرح حكام واشنطن وتل أبيب فكرة استحداث منصب رئيس الحكومة ونقل الصلاحيات إليه، من أجل تهميش الرئيس الفلسطيني وتحويله دفعة واحدة، أو بالتدريج، إلى رئيس فخري. وتبدو المفارقة هنا صارخة: فمطلوب من ياسر عرفات أن يوظف قوته وشرعيته من أجل إيجاد بديل منه. أي أن المطلوب قيام ياسر عرفات بحفر قبره بيده، ودفن نفسه بنفسه، وفي الوقت المناسب. والخوف من الفراغ الناجم عن اغتيال عرفات أو إبعاده هو الذي جعل هذا السيناريو العجيب الخيار الوحيد المطروح. وعندما طرحت خريطة الطريق بات واضحاً أن فكرة استحداث منصب رئيس حكومة هي إحدى الأفكار الرئيسية الواردة فيها. في البداية استقبلت القيادة الفلسطينية واللجنة المركزية لحركة "فتح" هذه الفكرة بالشك والريبة، وتعاملت معها على أنها مؤامرة لتصفية القضية، ولإضعاف قيادة ياسر عرفات. ثم عادت بعد شهر لتقبلها حين وجدت أن "خريطة الطريق" هي المبادرة الوحيدة المطروحة عربياً ودولياً، وأنها الأمل المتبقي للخروج من المأزق وإحياء المفاوضات والمسار السياسي من جديد.

حاولت القيادة الفلسطينية الاكتفاء بسياسة تفويض الرئيس الصلاحيات إلى وزراء. وتم في هذا السياق تعيين سلام فياض وزيراً للمالية، وعبد الرزاق اليحيى ومن ثم هاني الحسن وزيراً للداخلية. لكن إسرائيل والولايات المتحدة أجبرتاً أطراف المجموعة الرباعية الدولية على عدم الاكتفاء بذلك، والتشديد على استحداث منصب رئيس الحكومة. فكما جاء في مسودة خريطة الطريق الثالثة، التي وعد بوش طرحها فور تنصيب "أبو مازن" وحكومته، فإن صوغ دستور بنظام برلماني وديمقراطي قوي وبرئيس للحكومة ذي سلطات، متطلب أساسي لا غنى عنه. المشكلة طبعاً ليست في الإصلاح بكل جوانبه الضرورية، التي تصب في تطوير النظام السياسي الفلسطيني، الذي يحتاج إلى تطوير، بل إلى ثورة حقيقية كي يتجاوز ثغراته ونواقصه وأخطائه وخطاياها. إنما المشكلة الجوهرية الحاسمة تتمثل في وضع شرط الإصلاح السياسي ضمن مبادرة دولية، الأمر الذي يشكل تدخلاً سافراً في الشؤون الداخلية الفلسطينية. فأن يصبح الإصلاح شرطاً لإنهاء الاحتلال والاستقلال يمثل سابقة دولية خطيرة، لأنه يسخر المجتمع الدولي في عمل من شأنه أن يبرر الاحتلال، أو يغطي عليه. فكأن الاحتلال لا ينتهي إلا بإصلاح السلطة الفلسطينية لأحوالها. لكن الاحتلال هو الاحتلال، ومن المفترض أن يضغط المجتمع الدولي لإزالته من دون وضع شروط تعسفية على الضحية، على الشعب المحتل.

الانتفاضة:

بين الهزيمة والنصر

قبل أن ننتقل إلى محطة أخرى، من المفيد الإشارة إلى نشوء حالة من الجدل الواسع فيما يتعلق بالانتفاضة الفلسطينية والمقاومة المسلحة والخيارات الفلسطينية، وخصوصاً العمليات الاستشهادية، على مختلف المستويات السياسية الفصائلية وداخل السلطة، حيث برز في هذا الجدل ثلاثة آراء سياسية:

الرأي الأول يرى أن الانتفاضة الفلسطينية هزمت ولا شك، وعلى الفلسطينيين القبول بشروط الهزيمة. وأولها وقف المقاومة المسلحة بأشكالها كافة، وتلبية كل المستحقات الفلسطينية الواردة في خريطة الطريق فوراً وبلا إبطاء ومن دون المطالبة بثمن. وشدد هذا الرأي على ضرورة معالجة مسألة تعدد السلطات ومصادر القرار، وتأكيد وحدانية السلطة، وإنهاء حالة الفوضى في غزة أولاً. وأنصار هذا الاتجاه هم من المتحمسين جداً لاستحداث منصب رئيس الحكومة، ومنهم من دعا إلى ملء الفراغ القيادي الناجم عن حصار الرئيس عرفات في أيلول/سبتمبر الماضي.

الرأي الثاني يرى أن الأولوية هي للصمود والمقاومة لا للمفاوضات. ويعتبر أن الإصلاح، الذي جرى الحديث عنه، هو الاسم المستعار للاستسلام أمام الشروط الأميركية والإسرائيلية. واعتبر أنصار هذا الرأي أن الانشغال باستحداث منصب رئيس الحكومة، وبمناقشة صلاحيات الوزراء وصلاحيات الرئيس، وبتأليف الحكومة، هو مجرد ملهاة عن مقاومة الاحتلال. ومع أن هذا الرأي لا يعبر عنه صراحة، فإن مضمونه يشير إلى ضرورة حل السلطة لأنها تحولت، أو يمكن أن تتحول بسرعة إلى "إدارة مدنية" تحت الاحتلال. ويعتبر هذا الاتجاه أن الانتفاضة الفلسطينية انتصرت وعلى وشك الانتصار، وأن إسرائيل على حافة الهاوية.

الرأي الثالث يرى أن الجمع ما بين المقاومة والانتفاضة والمفاوضات والإصلاح وبناء السلطة ممكن شرط التحلي برؤية وطنية ترى الواقع بكل عجره وبجره، وتسعى لتغييره بما يحقق الأهداف الوطنية. هذا الرأي يعتقد أن الفلسطينيين لم يهزموا ولم ينتصروا، ولا يزالون وسط المعركة، وأنهم لا يمكن أن يديروا الظهر للجهود والمبادرات الدولية على علاقتها، لأن في ذلك انتحاراً جماعياً. وليس المطلوب عند أصحاب هذا الرأي قبول المبادرات كما هي من دون السعي لتطويرها وتغييرها، وإنما التعامل معها كخطة اعتراضية تهدف إلى كسب الوقت، وإظهار حقيقة موقف إسرائيل الراض للسلام والانسحاب، وتلبية الحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية. ويدعو هذا الرأي إلى الإصلاح والتغيير والتجديد بمبادرة ذاتية، وضمن رؤية استراتيجية متكاملة تضع الإصلاح في سياق المصلحة والأهداف الفلسطينية. كما يدعو إلى التعامل مع الإصلاح الجاري وتجييره لخدمة المصلحة الفلسطينية، وعدم الاكتفاء بكونه ناجماً عن

الضغوط الخارجية، وتمكينه من تحقيق أهدافه.

كما أن الموافقة على استحداث منصب رئيس الحكومة جاءت بعد تدخل خارجي مكثف. وترتب عليها انشغال المجلس التشريعي، بعد موافقة المجلس المركزي لمنظمة التحرير على استحداث المنصب وتعديل القانون الأساسي وتحديد صلاحيات رئيس الحكومة ومجلس الوزراء. وإذا دققنا في القانون الأساسي المعدل نرى أنه خرج بصيغة مقبولة استطاعت إحداث نقلة قانونية في النظام السياسي الفلسطيني، وتحويله من نظام رئاسي يحتكر الرئيس فيه كل السلطات والصلاحيات والوظائف، إلى نظام رئاسي برلماني مختلف يعطي لكل ذي حق حقه. فقد ظل النظام الفلسطيني يعاني غياب أو ضعف السلطات التشريعية والقضائية والإعلامية. كما يعاني احتكار مؤسسة الرئاسة لجميع السلطات في السلطة التنفيذية. فالحكومات الفلسطينية المتعاقبة لم تقم بدور أساسي كهيئة لها شخصية مستقلة وإنما كانت مجرد ديكور، وعائمة في بحر اجتماعات القيادة الفلسطينية التي تجمع أعضاء اللجنة التنفيذية والوزراء وقادة الأجهزة الأمنية.

أعطى القانون الأساسي المعدل الرئيس الفلسطيني صلاحيات واسعة. فهو ينتخب مباشرة من الشعب الفلسطيني، ويقر السياسة الخارجية والأمنية، ويمسك بملف المفاوضات، وله الحق المطلق في تكليف أو إعفاء رئيس الحكومة من منصبه، من دون إبداء الأسباب، ويصادق على القوانين، ويعين السفراء. كما أعطى القانون الأساسي المعدل رئيس الحكومة صلاحيات واسعة فيما يتعلق بالوضع الداخلي. فهو يعين الوزراء ويقيلمهم، وكذلك يعين كبار الموظفين، ويعدّ مشروع الميزانية العامة وبرنامج الحكومة. لقد جرت محاولة لتهميش رئيس السلطة الوطنية وفشلت، كما جرت محاولة لتهميش رئيس الحكومة وفشلت. الاختبار بهذا الشأن ظهر في محاولة إضافة مادة قانونية إلى القانون الأساسي تلزم رئيس الحكومة بعرض حكومته وأخذ موافقة الرئيس عليها قبل عرضها على المجلس التشريعي. وقد فشلت هذه المحاولة، وتم التوصل إلى إضافة ملحق للقانون يتضمن أهمية أن يتشاور رئيس الحكومة مع الرئيس ويعرض عليه حكومته قبل عرضها على المجلس التشريعي. والمفارقة الساخرة أن الرئيس الفلسطيني هو الذي طالب بأن يعرض رئيس الحكومة حكومته على المجلس التشريعي، و"أبو مازن" هو الذي رفض خوفاً من الانقسام ومن شبح حجب الثقة!

تأليف الحكومة الجديدة:

المقدمات والنتائج

في أثناء المشاورات لتأليف الحكومة أكد "أبو مازن" أنه يريد الاستماع إلى الآراء في مواصفات الحكومة وبرنامجها وأولوياتها، وشدد على أنه سيحرص على إقامة

أوثق علاقة بالرئيس، وأنه سيواصل عملية الإصلاح، وسيحاول إحياء عملية السلام على أساس اتفاق أوصل وخريطة الطريق. كما شدد على أهمية إجراء أوسع حوار مع الفصائل الوطنية والإسلامية من أجل الاتفاق على برنامج واحد، وأكد حرصه على إقامة أوثق علاقة بالمجلس التشريعي، وسيحترم كل السلطات، وخصوصاً القضاء، وستكون حكومته مهنية وذات صدقية ونظيفة اليمين. وكانت هذه المواقف محل ترحيب من معظم الذين شاورهم.

أكدت المشاورات أهمية اعتماد المعايير التي تضمن فصل السلطة عن المنظمة، وفصل الحكومة عن المفاوضات، ومركزة عمل الوزارات وتوحيده، وإنهاء حالة الازدواج والتضارب والتعدد، وخصوصاً ما بين الضفة الغربية وغزة. كما أكدت المشاورات أهمية التجديد وتأليف حكومة وطنية ومهنية ومتخصصة وذات كفاءة، تتمتع بالاستقامة والنزاهة، وتتجاوز قدر الإمكان نظام الكوتا، وتطرح برنامجاً يعالج مناحي الحياة كافة، وتمكن المجلس التشريعي من القيام بدوره الرقابي من خلال عدم إغراق الحكومة بأعضاء المجلس التشريعي. كذلك شددت المشاورات على ضرورة أن ترفع الحكومة الجديدة لواء الإصلاح، والتغيير والتجديد، ومحاربة الظواهر السلبية، وفتح ملف الفاسدين.

وإذا توقفنا أمام التشكيلة الوزارية التي اقترحها "أبو مازن" على الرئيس نجد أنها استبعدت، أو أضعفت، كل الوزراء القدامى تقريباً. فإذا استثنينا سلام فياض ونعيم أبو الحمص نجد أن معظمها وزراء جدد كلياً، أو وزراء تغيرت حقائبهم الوزارية. وخلت التشكيلة المقترحة من وزراء ينتمون إلى فصائل أخرى، باستثناء ممثل حزب الشعب (والذي قد تتغير حقيبتة من العمل إلى السياحة). هذا في الوقت الذي كانت حصة "فتح" من الوزراء حصة الأسد، وطغى على التشكيلة الوزارية عضوية المجلس التشريعي، إذ بلغ عدد الوزراء من المجلس 14 وزيراً. وخلت التشكيلة من العدد الضروري من الوزراء المهنيين أصحاب الكفاءة المميزة. وضمت عسكريين ومدنيين من الذين عرفوا بعلاقات متوترة بالرئيس ياسر عرفات. كما ضمت التشكيلة المقترحة بعض الأسماء التي تلاحقها تهمة الفساد. والأهم من ذلك كله أن الحكومة لم تطرح برنامجها، وهو ما جعل الخلاف يظهر كأنه خلاف في شأن الأسماء والحقائب الوزارية، لا في شأن البرنامج. كل ما سبق أنتج مأخذ كبيرة على الحكومة، وأضعف الرهان على قدرتها على إحداث نقلة نوعية في الأداء الفلسطيني، وفي تغيير النظام السياسي الفلسطيني. وما زاد في الطين بلة أن الأزمة بدت كأنها خلاف بين شخصين، والشعب بعيد عنها، ولا يهتم أحد برأيه ولا بمشاركته. كما وجدت الأزمة طريقها إلى الحل بوساطة وتدخل خارجيين، الأمر الذي يرسخ سوابق خطيرة.

أزمة أسماء وحقائب أم خلاف سياسي؟

إن الأزمة الوزارية الفلسطينية أكبر من خلاف شخصي، أو من خلاف في شأن الأسماء والحقائب. وهي تعود إلى الأسباب التالية:

أولاً: محاصرة الرئيس ياسر عرفات. الأزمة وثيقة الصلة بالحصار الذي يتعرض له ياسر عرفات، وبالسياسة الأميركية - الإسرائيلية الرامية إلى عزله وتهميشه وتوظيف استحداث منصب رئيس الحكومة لتحقيق هذا الهدف. لذا فمن دون إنهاء هذا الوضع الشاذ الذي يعيشه الرئيس الشرعي والمنتخب سيكون من الصعب التوصل إلى اتفاق. ومستقبل الحكومة مرتبط، إلى حد كبير، بتمكين الرئيس الفلسطيني من حرية الحركة، وتأمين سلامته وأمنه الشخصي. فلا يعقل أن نرى رئيس الحكومة يستقبل في البيت الأبيض، ويلتقي شارون، ويجول في عواصم العالم، بينما رئيسه محاصر وممنوع من مغادرة مكتبه. إن إدراك هذا الواقع هو الذي دفع "أبو مازن" إلى تبليغ الإدارة الأميركية أن حكومته لن تستطيع العمل من دون ضمان حرية الرئيس في الحركة. وأشارت مصادر مطلعة إلى أن الاتفاق الذي عقده عمر سليمان بين ياسر عرفات و"أبو مازن" تضمن عدة نقاط، منها أن ملف المفاوضات سيبقى ضمن صلاحيات الرئيس، وأن أي اتفاقات أو إجراءات أمنية بحاجة إلى موافقته، وأن مصر والاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة قدمت ضمانات لتأمين حياة الرئيس الفلسطيني وفك الحصار عنه وتمكينه من حرية الحركة. ومن دون هذه الضمانات كان من الصعب التوصل إلى الاتفاق.

إن المراقب للموقف الإسرائيلي يلاحظ بسهولة وجود حرص إسرائيلي على إبقاء الأزمة قائمة بين ياسر عرفات و"أبو مازن"، وبقاء الأزمة يعطيها الذريعة المناسبة لعدم وقف العدوان والاستيطان والاحتلال، وللتنصل من استحقاقات خريطة الطريق.

ثانياً: الخلاف بشأن السياسة. على الرغم من أن ياسر عرفات و"أبو مازن" جزء من القيادة التاريخية للشعب الفلسطيني، وعضوان في اللجنة المركزية لـ "فتح"، وينضويان ضمن خيار سياسي واحد وعقلية واحدة، وعلى الرغم من أنهما وافقا على اتفاق أوسلو وخريطة الطريق والمبادرة المصرية لوقف إطلاق النار، فإن هناك من يعتقد، ولديه حجج وجيهة، أن جوهر الخلاف بينهما سياسي يتعلق بالسياسة الفلسطينية التي ستعتمد في المرحلة الجديدة. ويقدم أصحاب هذا الاعتقاد أدلة على ذلك الآراء التي أدلى بها "أبو مازن" ودان فيها عسكرة الانتفاضة والمقاومة المسلحة، ودعوته إلى اعتماد المفاوضات وعملية السلام خياراً وحيداً. في حين تميل السياسة الرسمية إلى تفضيل استمرار الوضع الراهن، ولا ترغب في تغييره جوهرياً من دون الحصول على ثمن سياسي، ومن دون وقف العدوان الإسرائيلي واستئناف عملية

السلام وفك الحصار عن الرئيس عرفات.

ثالثاً: الثقة والصلاحيات. أحدثت التشكيلة التي قدمها "أبو مازن" شرخاً في الثقة بينه وبين الرئيس. فقد أبعدت مقربين منه، وضمت مختلفين معه. كما ضمت عناصر عسكرية مقترحة لحقائب أساسية، الأمر الذي شكل استفزازاً كاملاً للرئيس الذي عرف عنه حساسيته البالغة تجاه أي تدخل في اختصاصه بصفته القائد العام للقوات وللأجهزة الأمنية والعسكرية.

رابعاً: تأكيد الذات. هناك من يعتقد أنه لو لم تحدث الأزمة الوزارية لأوجدها ياسر عرفات. فهو المحاصر والذي يعاني عزلة متزايدة، وبحاجة إلى فرصة لتقديم رسالة إلى العالم تؤكد أنه لا يزال الرقم الصعب، والشخص القوي الممسك بزمام القرار الفلسطيني، وأن له ما أراد؛ فلم يتوقف هاتف الرئاسة في رام الله عن الرنين طوال أسبوعين كاملين.

مستقبل الحكومة الجديدة

ما هو مستقبل الحكومة الفلسطينية الجديدة؟ إن أية حكومة فلسطينية جديدة يتوقف نجاحها، أو فشلها، أولاً: على مدى قدرتها على إنهاء الاحتلال، أو التقدم على هذا الطريق؛ ثانياً: على قدرتها على البناء الوطني، وتغيير أحوال الشعب الفلسطيني، وتوفير مقومات صموده، وإقامة نظام سياسي يحترم حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، ويحقق سيادة القانون ومبدأ الفصل بين السلطات واستقلالها، ويضمن حرية الصحافة.

تأسيساً على ما سبق فإن مصير الحكومة الفلسطينية يتوقف على تصرف حكومة شارون إزاءها. فإذا تواصل العدوان العسكري الإسرائيلي، واستمرت عمليات الاستيطان والتهويد والمصادرة وإقامة الجدران العازلة، والمضي في خطة الفصل العنصري، ورفض استئناف المفاوضات وخريطة الطريق، فإن الحكومة الفلسطينية ستسقط سريعاً. وإذا قامت حكومة شارون بوقف العدوان والاستيطان والحصار والاعتقال والاعتقال وهدم المنازل وجرف المزارع والأشجار، فإنها تكون معنية بإنجاح حكومة "أبو مازن". الجواب الإسرائيلي بدت ملامحه واضحة في تصاعد العدوان العسكري طوال فترة المشاورات لتأليف الحكومة الفلسطينية، وفي عدم الموافقة على خريطة الطريق، وفي الإعلان المستمر بشأن وجود ملاحظات كثيرة عليها، وكل ملاحظة منها كافية لنسفها. كما أن تصريحات شارون عن عدم استعداده لتقديم هدايا إلى أحد، وعن أنه سيضع حكومة "أبو مازن" تحت الاختبار، تكذب ادعاءاته فيما يتعلق بالفرصة التاريخية لصنع السلام، وباستعداده لتقديم تنازلات مؤلمة وتسهيلات للمواطنين الفلسطينيين.

إن الحكومة الفلسطينية ستنجح في مهمتها بمقدار قدرتها على إقامة أوثق العلاقات بينها وبين كل من الرئيس، والمجلس التشريعي، والفصائل الوطنية والإسلامية، ومنظمات المجتمع المدني وفعالياته، وعلى المضي في الإصلاح ضمن رؤية استراتيجية واضحة وواحدة ووطنية وديمقراطية وواقعية قادرة على توحيد الشعب بأغلبية قواه واتجاهاته ضمن طريق واحد، وسلطة واحدة، وقرار واحد! ■

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>